الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب – على ماهر باشا يعهد لإصلاحات داخلية وأخرى خارجية – معالجة التهديد الذى انطوى عليه التبليغ البريطانى لإجراء المفاوضات – تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة – العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية – سفرى إلى الحجاز لأداء فريضة الحج – الشيخ حسن البنا ، والإخوان المسلمون – ترشيحى نفسى للانتخابات – بدء المفاوضات وتوقفها – مرض الملك فؤاد ووفاته – إتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية – المناداة بالفاروق ملكاً لمصر – مسألة الوصاية – رشد جلالة الملك فاروق المدنى – اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء – استئناف المفاوضات – أمين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات – سفر سير ما يلز لامبسون إلى لندن – استئناف المفاوضات بعد عودته – محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية – سفر المفاوضين إلى لندن وتوقيع المعاهدة – مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غير عادية – رأيى فى المعاهدة – بحث الامتيازات الأجنبية – الإنعام بالرتب على أنصار الوفد – الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها – استنباط الكهرباء من مساقط أسوان – المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات – حادث ميت عساس – معاهدة مونترية لإلغاء الامتيازات – قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه – موقفى منه فى البرلمان – الديمقراطية لما تتأصل فى نفوسنا – القمصان الزرقاء – مشكلة فلسطين وزيارتى لها – الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية – انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد .

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئاً ذا بال . لكن على ماهر باشا لم يلبث حين اطمئن إليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات أن فكر فى التمهيد لإصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلا . بل لقد جعل أول همه إلى معالجة ما اختتم به سير مايلز لامبسون تبليغه ، عن إعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها إزاء مصر إذا فشلت المفاوضات . فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء الجبهة ،

أن هذه العبارة التى ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصرى تحت ضغط يسلبه حريته فى المفاوضة ، مخافة ما ترتبه إنجلترا على عدم نجاحها من نتائج . من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاوناً مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذى اضطلع به فى هذا الموقف تجاوز التعاون . فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها . أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التى يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأى فيه .

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا فى هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيساً للوزارة . وكانت صلته فى هذا الأمر بممثل إنجلترا طبيعية . فقد حمل سير مايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات إلى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها فى هذا التبليغ . وكان الأمر كذلك بخاصة إلى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين . أما إلى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجرى بين الحكومتين المصرية والبريطانية . ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وإزالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان إلى هذه المكاتبات الرسمية .

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة فى كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم إلى الأمام فى هذا الموضوع بالذات . وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأيها غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضرورى بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة إنجلترا ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير مايلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى . وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل إنجلترا فى مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت إلى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وإن فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

ولست أستطيع أن أؤكد ما إذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول . وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل إلى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات مع حرصهم على نجاحها . أما الصحف البريطانية فدأبت فى ذلك الحين على توكيد معنى

أدلى به مستر أنتونى إيدن فى الإجابة عن سؤال وجه إليه فى مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشىء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم فى أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ .

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاهما غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فإن فشلت مع ذلك لم يكن لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة – بدأ أعضاء وفد المفاوضة فى مصر يدعون الأمة إلى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيداً للجو الصالح الذى تجرى فيه المفاوضة . وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهنئونه بانفراج الأزمة : « إن البلاد الآن تجتاز طوراً دقيقاً فى حياتها السياسية ، وهى فى حاجة إلى دوام الاتحاد والألفة ، وفى حاجة إلى الهدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمى من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضون يعقدون اجتماعاتهم فى دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقراً لهيئة المفاوضة ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة فى انتظار الانتخابات التى ستجرى فى ٢ مايو . ولم أكن أتتبع ما يجرى فى هذه الاجتماعات ، لأننى عقدت العزم على أداء فريضة الحج ، وحددت موعداً لسفرى إلى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على أننى رأيت واجباً علىّ أن أنتهز هذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتى فى العمل على إعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر فى بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين بن على الهاشمى كان قد تفاهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على استقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها إنجلترا وحلفائها فى الحرب . فلما انتهت الحرب استقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن على نفسه ملكاً عليه . ثم إنه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت إلى حرب انهزم الحسين بن على ثم انهزم ابنه على بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه إلى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية . والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الإيمان من كل مظهر مادى . وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة إلى الحجاز ، ويحمل إليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه فى أرض الحجاز . واستمر إرسال المحمل تحرسه القوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ،

إذ كانت مصر والحجاز جميعاً ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير القوة المصرية فى أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون فى هذا المحمل ، وفى تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجيء المحمل ، فاحتجوا بادئ الرأى بأن ذهاب قوة مسلحة إلى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من إرسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التى ترافقه ، فوقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات فى سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن إرسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الإسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدى لا يرى بادئ الرأى بأساً من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدى كلام فى طريقة حكم الأماكن الإسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وقد ذهب إلى الحجاز لهذا الغرض فى سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة إيجابية . وظل الجو مضطرباً بين الدولتين من بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفرى إلى الحجاز أن على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت إليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده ، فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعاً من جانبى بأن بقاء القطيعة لاخير فيه . فالخلافة التى ناءت بها الإمبراطورية العثمانية عبء لا تقوى مصر على حمله . ولا غنى للملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير فى إعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم فى بيئة تنظر إليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت إلى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . وإننى لفى بهوها يوماً ، بعد أن ارتديت رداء الإحرام ، إذ تقدم إلىّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنا . وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الإخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيباً

إسلامياً صحيحا ، وأنه يطمع فى تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الإلقاء ، عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز إذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم ، فكان يقف فى كل جمع خطيباً واعظاً ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ، ويلقى خطبه فى عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز إن له صلة بالحكومة السعودية ، وإنه يلقى منها عطفاً ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا لقبول ما دعانى إليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل فى أثنائها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ؛ وقد أوفدت إلى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهداً ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث إلى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت إلى مصر كانت المفاوضات بين مصر وإنجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقراً لإجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت إلى أرض الوطن . ذلك أننى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ، فأرسلت توكيلا إلى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة « تمىّ الأمديد » ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها . لذلك لم ألبث بعد أن قضيت أياماً بالقاهرة أن ذهبت إلى مسقط رأسى . وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا إلى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز . واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية . ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ؛ موعد التصويت العام .

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات . أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتنى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول . ولا حاجة بى إلى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ؛ لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ؛ ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الإكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الإنسان فى كثير من الأحيان إلى الرضا بما لم يعتده .

ومما زاد فى مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان . وإنى لأذكر يوماً وأنا أتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى إسماعيل رمزى باشا ، إذ خرج علينا جماعة من العماليق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم إلا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به . وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت فى جو من الحرية والنزاهة لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر .

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينما كان يوم التصويت يقترب ، أذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض . وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفاً بالدقة فى المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالته أخذت تدعو إلى القلق ، ومالوا إلى تصديق ما صرح به على ماهر باشا رداً على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شيء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ، أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرضه فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما ، وهو الدكتور فرجونى ، لعيادة جلالته لأنه يشكو ألماً بأسنانه . مع هذا ظل على باشا ماهر ينفى ما يشاع : من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن ثمت ما يدعو إلى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسنين رائداً ، والفريق عزيز باشا المصرى مدرباً لسموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رياسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، فى الخامس والعشرين من أبريل ، موقعاً عليها من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وأن نزيفاً طرأ فى المساء أثر تأثيراً غير محمود فى الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة فى مصر وفى إنجلترا ، وقيل فى الصحف إن بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه إذا أراد سمو الأمير فاروق العودة إلى مصر فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونياً . وقد سئل رئيس الوزارة عما إذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ إن هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن . فإن جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله فى عمر جلالته » .

والواقع أن الكلام فى مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما أنه جرى قبل ذلك بسنتين حين مرض الملك فؤاد فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن إنجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة . وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت إحداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى . وقد كثرت الإشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة فى الوثيقتين . مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها .

* * *

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه فى مشهد رسمى رهيب إلى مسجد الرفاعى . ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الإمديد إلى القاهرة ، حتى إذا أديت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى استدعى إليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث إليهم فى مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وإنجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات . وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية . وقد تردد فى مقدمة الأسماء ، التى يعهد إليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزماً السفر إلى أوربا فى ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال .

يبدو من هذه الاتجاهات فى مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وقفاً على الأسماء

الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعاً . والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة فى المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا . لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة . وقد انتهوا إلى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معاً عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهى الأيام التى ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدى مجلس الوزراء . ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسى البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمعا معاً فى الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء فى هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم .

وحدث هذا كله على النحو الذى اتفق عليه ، وعينت أنا فى مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت فى هذه الحفلات البرلمانية . وفى اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وآن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات .

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين كان يعير إحداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته . أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية . وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر إثر وفاة والده مباشرة .

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد . فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من إعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة المحمل المصرى ينقل كسوة الكعبة إلى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه فى الحجاز . وكان يسيراً على الرأى العام المصرى أن يقبل هذا الحل ، بعد إذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن فى ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمت خوف من مهاجمة البدو المحمل . وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية

ووجهة النظر السعودية . عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة إلى أنه يملك فى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التى يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء فى هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع إذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينا هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التى تليه ما هو معتزم أن يفعل . وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصرياً أحسن استعداداً لإعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فأتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا إلى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه فى هذا الأمر الذى يهم المسلمين فى مصر ، بل يهم المسلمين فى أقطار الأرض جميعاً .

فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر ، فكان على باشا حريصاً أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه . فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه فى الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب فى هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذى آل إليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسئول .

ففى يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمير فاروق ملكاً على مصر ، برغم أنه كان لا يزال بعيداً عن أرض الوطن ، وأنه كان ولما يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكاً على مصر ، ثم اتجه بعنايته إلى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشد لإدارة الأموال الخاصة .

وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الإسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى . ولمّا كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن ثمت تفكيراً فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من إتمام دراسته بإنجلترا ، ونسبت هذا التفكير إلى البريطانيين حيناً ، وإلى بعض المسئولين من المصريين حيناً آخر . ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذى نص الدستور

على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر إذن من الإذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سناً للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ !

لم يستسغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصراً عن إدارة شئونه . لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها إلى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشداً من الناحية الشخصية والمالية » . وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك . وصفق الناس لهذا الإعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوى من مائة وخمسين ألفاً إلى مائة ألف من الجنيهات .

* * *

آن للجبهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وآن لى أن أتتبع سيرها ، وكنت منقطعاً عنها كما قدمت فى أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية . والواقع أن ما تم منها إلى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال . فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية . فألقى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضة المصرى خطاباً أشار فيه إلى الأزمة التى يجتازها العالم ، وإلى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « إن المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضاً وفوق كل شىء ضرورة معنوية للإنسانية . فهى بشير بعهد سلام وإخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » . وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وإنجلترا من شأنه أن يفضى إلى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، برغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر الثمرة المرجوة ، مقتنعاً بأن رجال الجبهة لن يدخروا وسعاً فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هى التى تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى فى أوربا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساى ، واحتل منطقة الرين ، وألقى فى الريخستاج خطاباً تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو إنجلترا إلى التساهل فى مفاوضة مصر ،أم يدعوها إلى التشدد فى هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر فى نفوس المفاوضين المصريين ؟ صوَّر هذه المعانى مستر فيليب جريفس — محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمس — وكان قد جاء إلى مصر فى هذا الظرف ، فى مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لإنجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لإصرار الخبراء البريطانيين إصراراً لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعاً للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التى تتاح لهم » .

وفى الثانى عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات ، وعلى أثرها قدم المفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون فى الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى والجوى ، فظلا محتفظاً بهما . هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها إلى الفشل .

ظهرت فى هذا الموقف شخصية أمين عثمان . وكان يومئذ شاباً موظفاً بوزارة المالية ، عين فى سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الإنجليزية ؛ إذ تعلم فى مدارس فكتوريا بالإسكندرية ، ثم درس فى إنجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل إنها ظريفة الحديث ، وإن سير مايلز لامبسون يجد فى نكتتها القومية الحاضرة متاعاً . وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته . لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال فى المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا . وقد أدت هذه الرعاية إلى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة . ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، إلى أن جرت

الانتخابات وتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلفاً لعلى باشا ماهر . وفى أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكأن المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكأن الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى .

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها . وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات إلى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ . ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فإن هذا التغير كان متوقعاً دائماً . لكن الجانب البريطانى اتخذه حجة فى المفاوضات مما أدى إلى توقفها زمناً غير قليل . بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن يسافر بنفسه إلى لندن ، وأن يقابل المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية . وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبى إلى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، فى أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود إلى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيداً قوياً لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكرياً . على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسباً لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لإنجلترا . وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمناً غير قليل .

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها . وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق إليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم إلى ضرورة قطع المفاوضة . فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لا صلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لا صلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟

وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديرى بحت . فإذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر فى حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل . أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز .

على أن الجو الدولى ، الذى أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعاً إلى الحرص على النجاح . فقد كانت إنجلترا تقدر أن طمأنينتها إلى سلامة جيوشها فى مصر ، لا تكون تامة إذا بقيت روح الشعب المصرى عدائية لبريطانيا . وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشترك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا . لإنجلترا كما لمصر مصلحة إذن فى عقد معاهدة بينهما . لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر . ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على إنجلترا من التسليم به .

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها مالا يطمئن ضميره إليه ، فجاء من الإسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلا ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بإلغائها الإلغاء التام . وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصاً تتعهد به إنجلترا أن تعاون مصر على هذا الإلغاء . فإن حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسباً لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه . فأما إذا رفضت إنجلترا هذا النص على إلغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييداً حاراً ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت إنجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لإلغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بِكِتْ المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان مساعداً لسير سيسل هيرست مستشارها السابق . وعلى ذلك اتفق على أن توقع

المعاهدة فى لندن ، يمضيها مستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين .

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لا مبسون المندوب السامى البريطانى ومعاونوه فى المفاوضات . وجرت محادثات أخرى فى العاصمة البريطانية انتهت إلى وضع اتفاقات ثانوية ، فى صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية .

والمعاهدة فى مجموعها لم تخرج فى نظر كثيرين عن المبادئ التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ . فهى محالفة أساسها دفاع إنجلترا عن مصر فى الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ؛ ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانى والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى .

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية فى النص ، وإن علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية فى الواقع من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين ألا تتخذ فى سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى . وطبيعى أن ذلك معناه ألا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة إنجلترا . وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجاً خاصاً فى سياستها لم يغير ذلك من سياسة إنجلترا فى كثير ولا فى قليل . ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور إذا اضطرب الجو الدولى بالنذر لتتخذا خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن إنجلترا لا تغير خطتها تبعاً لرأى مصر . وهذا منطق الواقع .

فالإمبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتى تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شىء إلا أن لمصر رأياً آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصرى ، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج إلى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك فى المعاهدة أنها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هى فى إنشاء

الطرق التى نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بإنشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطانى بين القاهرة والإسكندرية وبورسعيد .

مع هذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشا خطاباً حماسيًّا فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصراً مبيناً .

لم يكن محمد محمود باشا من القائلين بالرأى الذى قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى فى كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وإبرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص فى المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله إنها خطوة فى سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه . وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيماً جديداً فى مصر . ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة . فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعاً لتعديل النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون إلى مصر ، ولم يكن ثمت تفكير فى شىء إلا فى عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لإبرامها .

وعقدت هذه الدورة غير العادية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة فى مجلسى البرلمان : فى النواب أولا ثم فى الشيوخ . وقد تولى معارضتها فى كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء . وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا إلى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة فى أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب . وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلا انتهيت

منه إلى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، وإلى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل بمصر إلى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها . فمن أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها .

أبديت هذا الرأى فى الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأى على المعاهدة فى المساء . وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعى بأنه متعمد لكى لا أبدى رأياً . والواقع أننى لزمت بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام . لكن الظروف أدت بالناس إلى هذا الظن ، ولم يكن لى أن أقول فيه شيئاً بعد أن أبديت رأيى فى الموضوع بكل صراحة .

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص فى تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم إلى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على إبرامها كثرة كبيرة فى المجلسين . لكننا تعودنا فى مصر أن نضيق ذرعاً بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى فى هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعاً بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئاً من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة – إذن لكانوا أرحب صدراً ، ولرأوا فى معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساساً ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وآن أوان التفكير فى مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضة فى هذا الموضوع ممن فاوضوا فى معاهدة مصر وإنجلترا ، بعد أن تتم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذى كان سائداً فى أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تعلوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبى تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتنفس فى الوقت ذاته عن تيارات فى الوفد لا تظهر بادئ الرأى ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر فى حياة البلاد وفى حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتباً لا حصر

لها ، وقيل يومئذ إنها فعلت ذلك ابتهاجاً بالمعاهدة ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم فى المفاوضات ، لكان ذلك طبيعيًّا ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين لم ينلهم من هذه الرتب شىء، خلا إنعام مجلس الوصاية بقلادة فؤاد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته فى أثناء المفاوضات . أما المفاوضون الآخرون فكانوا فى غنى عن الرتب والألقاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم .

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية فى الأقاليم . هنالك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم فى الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا فى هذه الإنعامات من الميل الحزبى ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء إلى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى .

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير فى الجو ما يكدر صفاءه ، وإن تركت فى النفوس أثراً مكظوماً . لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة . تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد فى النضال الحزبى ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها .

ولم يكن النضال الحزبى ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائماً على أساس من مبادئ متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييداً ومعارضة ، بل كان قائماً على فهم مخطئ لمعنى الحكم فمنذ اليوم الذى قال فيه سعد باشا إنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحماً ودماً فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشىء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة فى الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيها ، ولا تتولاه لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شىء، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب المنافع أو الانتقام من المنافسين . وإذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان

القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعاً عن أنفسهم ، فإذا نجحوا فى مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شئون الدولة تسير من سيئ إلى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المضرة الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها فى حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا لمنافع من يلونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلونه .

وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف فى الواقع شيئاً اسمه المبادئ ، وإنما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب فى سبيله جرائم شر الجرائم . فالناس لا يختصمون إلى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجة بالحجة ، ومحاولة إقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك . والحكم إذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجر أحد منه مغنماً لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقده الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما إذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ، فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر إلى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وإن الوزارة لماضية فى سياستها الحزبية ، إذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت فى سنة ١٩١٤ واستمرت إلى سنة ١٩١٨ ، فعطلت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية إلى سنة ١٩٣٦ . لكن حكومة يومئذ مالت إلى شركة بذاتها ، إنجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادت المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! إن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح فى مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية

تبعد الريبة وتدعو الأمة إلى الاطمئنان إلى نزاهة الصفقة ، وإلى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية » . وهذا منطق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعاً فى هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التى تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سرًّا لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن إلى مقدرة الشركة ، وإلى أنها باشرت هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر فى مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غوراً مما ظن الناس ، لأن أعضاء فى الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين إلى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية فى مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين إلا حين عُدِّلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ، فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا . ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائماً على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه فى مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأى .

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة فى هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، إلى نضال بين الوزارة ومعارضيها لم تقبل المعارضة معه أن تشترك فى المفاوضة فى مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك برغم دعوة الحكومة إياها للاشتراك فى هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج فى المعاهدة المصرية الإنجليزية حرصاً على بقاء محمد محمود باشا فى هيئة المفاوضة .

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق فى رفضها التعاون مع الحكومة فى مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات ؟ ترددتُ فى الإجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادئ الرأى للمشورة بضرورة التعاون . ودعانى إلى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات فى المعاهدة المصرية الإنجليزية . لكن إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع إنجلترا ، رأوا غير رأيى . وكانت حجتهم أن مسلك الوزارة فى الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى فى مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة . فإذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل

هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة فى مسألة قومية . وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا فى مؤتمر مونتريه .

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافاً فى الرأى على مبدأ من المبادئ أو مذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ البالغ فى فهم معنى الحكم ، وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة فى جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادئ يعتقد الذين ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدى لذلك إلى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادى يقع مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر ، أياً كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة ميت عساس ، فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا عليها ، فاستعان بندر سمنود — وميت عساس تجاوره — بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو مزر يعيد إلى الأذهان حادث البدارى الذى أشرنا إليه من قبل . وكانت جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب إلى ميت عساس ، واتصل بالناس ، وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجواباً للحكومة فى مجلس النواب عن الحادث ، ثم قدم مدنى بك حزين عضو النواب الحر الدستورى استجواباً آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمنود بلده ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستورى يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على البرلمان مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التى تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا من بعد سابقة وحجة فى يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها فى أى أمر يتخذ القضاء فى أى من جوانبه إجراء من الإجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على إثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالته على أسلوب الحكم وإجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، وخيل إلى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فراراً من مواجهة الواقع . فإذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسئولية القانونية لكل متهم يقدم أمامه ، فالمسئولية السياسية التى تحمل الوزارة تبعتها لا تتصل بهذا التحديد ، إلا إذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائيًّا قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسئولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها فى مؤتمر مونتريه ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفايته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشاراً للوفد المفاوض ، فرفض إلا أن يكون عضواً فى هذا الوفد ، فعين عضواً . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه إلى مونتريه ، واستمرت المفاوضات مع ممثلى الدول صاحبات الامتيازات زمناً ، ثم أسفرت عن معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريباً .

اقتضى تنفيذ معاهدة مونتريه أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة جميعاً . فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية . فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به . وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفرمنه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخاً على أكرم حرية إنسانية : حرية الرأى والتعبير عنه .

ولم يكن إيمانى بحرية الصحافة ناشئاً عن كتابتى فى الصحف مذ كنت طالباً بالحقوق ، ولا عن قيامى برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاماً سويًّا ، بل كان إيماناً عميقاً قديماً متصلا بإيمانى الثابت القوى بالكرامة الإنسانية .

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة فى باريس كانت قد أقامت فى سنة ١٩١٠

حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائها . وقد دعا مجلس إدارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطاباً لا تزال بعض عباراته ترن فى أذنى إلى اليوم . تحدث عن حرية الرأى وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها إذ ذاك أيما اهتزاز . تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللجيون دونير من الكاتب الفرنسى فيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامة La Gatçonne » ، فكان تعليق أناتول فرانس على هذا التصرف ، الذى اتخذ فى حدود قانون قائم ، أن قال : « إن كل قانون يحد من حرية الرأى ، وحرية التعبير عنه ، أيًّا كان هذا الرأى ، قانون أثيم » كم صفقت وصفق زملائى الطلبة لهذه العبارة القوية التى صادفت موضع الإيمان فى نفسى ، والتى بقيت لذلك منقوشة فى ذاكرتى ، فأنا أرويها اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامى يقولها بصوته المتهدج . ولم تغير الحوادث ، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من إيمانى بحرية الرأى ومقتى لكل قانون يحد منها . فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأى الحر الذى يناضل عن نفسه ، ويناضل الرأى الذى يناقضه ، هو وحده الميدان الإنسانى الذى يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية .

عنيت إذن بأن أدرس ما فى مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعانى إلى هذه العناية ما واجهنى فى حياتى الصحفية من اعتداء على حرية النشر وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرّمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى إلى إلغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها إلى هذا القانون الذى يراد تطبيقه فى المحاكم المصرية جميعاً .

وقد أدخل هذا الذى علمته إلى نفسى من الروع ما نشر أمام بصيرتى كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود فى الدفاع عن حرية الرأى والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطى حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطى ما حييت .

أوردت فى الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى إلى محاكمتى ، وأن محكمة الجنايات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمى ثلاثين جنيهاً ، وأن محكمة النقض والإبرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، وإننا اعتبرنا حكم النقض هذا دستوراً للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادئ السليمة التى يجب أن تسود فى بلد ديمقراطى . فقد قرر أن الطعن الذى لا يكون موجهاً إلى مجلس

النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل إلى بعض أعضائه أيًّا كانوا ، يعتبر طعناً موجهاً إلى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية » التى يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية . وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم . ثم قرر الحكم كذلك أن « من المسلم فى البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله . فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات إلا إذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » .

قررت محكمة النقض والإبرام هذه المبادئ فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد . وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادئ سائدة دائماً ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه . لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعاً ، وفكرت فيها طويلا ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء . ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر . وضاق سعد باشا بها ذرعاً ، فكان مما صنع أن ترك منصة رياسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام . ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعاً ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف إداريًّا . فلما كانت سنة ١٩٣٠ ، وأبدل صدقى باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام . وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، إذا أصدر محقق قراراً بهذا الحظر ، كما حظرت

نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان إثباتها جائزاً ، وحرمت رياسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالإدانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه . ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكاراً لهذه التشريعات الرجعية الجائرة . لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها إلا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ .

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة . فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غداً . والوزارات المصرية كلها تضيق صدراً بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها . ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام سنة ١٩٢٤ قائمة . وهى لم تكن تستطيع أن نغير هذه المبادئ إلا بالتشريع . . وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ .

وإنما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الإجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى إيطاليا وألمانيا . وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، إن ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية . ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وإن بلغت من الشدة أعظم مبلغ . أما وهى قوية بثقة الكثرة بها فلا عذر لها إذا لم تكفل الحرية للناس جميعاً ، والأقلية فى مقدمتهم . . فإذا هى سلطت على معارضيها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم .

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذة بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها إبراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدقى باشا . كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظيم راشد باشا . فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلا ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! إن البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس . كل ما حولنا عسف وبطش وإرهاب . لا يستطيع أحد أن يوجه نقداً للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده . لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبق الأمل فى نفوسنا ، إلا عدلكم . أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح

العدل خائفاً من البطش خوف الشعب منه ؟ إننا نطمع فى كلمة منكم تبدد ، ولو بعض الشيء من هذه الظلمة القاتمة المحيطة بنا ، الجاثمة على صدورنا . أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ إنا لا يزال لنا فى عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمع فى أن تحققوا هذا الرجاء » .

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمى عشرة جنيهات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التى سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ .

على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذى أصدر هذه القوانين .

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعاً قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية . فلما جاءت وزارة نسيم باشا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعاً وبقيت ملغاة إلى سنة ١٩٣٧ .

فلما قدم إلى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذاً لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هى القائمة فى الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التى احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد إلى الحياة فى مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت فى مجلس الشيوخ أطلب إلغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدنى الهلباوى بك فى طلب الإلغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ومكرم عبيد باشا وزير المالية فى وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة فى المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من إلغاء تلك النصوص ، ناسية أنها إذا طبقت على معارضيها اليوم فستطبق عليها غداً ، يوم تنتقل هى إلى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب إلغاءها وهى التى أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة فى مجلس الشيوخ على ماصنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن إيماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد فى نفوسنا ، وأننا يوم نلى الحكم نتوهم أنا باقون فيه إلى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما فى نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التى ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية إلى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الإيمان بالديمقراطية فى نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : إنما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فإذا آل الحكم إلينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا فى عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاء وفاقاً ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحاً بعد معاهدة مونتريه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسوليني ودكتاتورية هتلر . فكما شكل موسوليني قمصاناً سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصاناً من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألفت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها . وطبيعى ألا يتلاءم وجود هذه القمصان التى تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأى ، ولا مع أى معنى من معانى الديمقراطية .

وإنى لأذكر يوماً كنت أجتاز بسيارتى ميدان الإسماعيلية إلى ميدان الأزهار (الفلكى) ، قاصداً محكمة الاستئناف لبعض أمرى . وإننى لفى طريقى ، إذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعصىً غليظة ، لم ينجنا منها إلا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون . وذهبت من فورى إلى نيابة مصر وأبلغت الأمر إليها ، فسألنى النائب عما إذا كنت أعرف أحداً من هؤلاء المعتدين . فلما طلبت إليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالإشراف على هذه المنطقة عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى .

طبيعى ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ، وإن اتفقت مع الدكتاتورية التى تعاف حرية الرأى وحرية النشر .

عزمت فى منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ؛ أستجم بها زمناً ، وأقف على ما يجرى فيها . ولعلها طلعة الصحفى هى التى دفعتنى إلى هذه الزيارة . فقد كانت الأحوال فى هذه البلاد التى تجاورنا تدعو إلى القلق وإلى الإشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوى فى نفس الشعب المصرى ، وإن لم يكن له مع ذلك أى صدى فى الأوساط الرسمية . وكنت أشعر بعطف خاص على هذا الشعب الذى ألزم منذ نهاية

الحرب العالمية وضعاً لم يرضه ، بل ظل ثائراً به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

فى سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت إنجلترا أن تكفل لليهود وطناً قومياً فى فلسطين . فلما وضعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطانى ، بدأ اليهود المضطهدون فى أوربا الشرقية يهاجرون إلى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل فى فلسطين . ثم إنهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقراً لما أسموه « الوكالة اليهودية » ، التى اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الإسلامى والعالم العربى لتأييدهم فى هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئاً . فقد كان بعضها واقعاً تحت النفوذ البريطانى كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعاً لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرها مشتغلا بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت إلى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدى على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدى واليمن من خلاف استمر زمناً ثم انتهى إلى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يدا . فأما الرأى العام العربى والإسلامى ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت فى بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد على علوبة باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الإسلامية الأخرى وفى مقدمتها الهند . وقد سافر محمد على علوبه باشا والسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين إلى الهند وجمعا منها أموالا لتأييد قضية فلسطين .

وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب فى البلاد المختلفة إلى صفهم فلم ينجحوا .

وقد حدثت فى فلسطين عدة اضطرابات وقلاقل بسبب بيع أراضى العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلاقل تبلغ حد الثورة فى بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرها . وكانت السياسة البريطانية تبدو فى ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدى محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لإقرار الأمن فى البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهى بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك إلى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع إنجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره

من الساسة يرون ألا تشتت الجهود ، بل توجه كلها إلى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وإنجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونتريه ، بدأ التفكير الرسمى فى مصر يتخذ اتجاهاً جديداً ، وإن لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ .

قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء فى البلاد المقدسة ، واتصلت فى أثنائها بزعماء الحركة العربية ، وفى مقدمتهم السيد أمين الحسينى وراغب بك النشاشيبى . وعدت إلى مصر والناس جميعاً مشوقين إلى يوم يتولى جلالة الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، فى التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧ .

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا فى الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر وإنجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح إحداها حتى نودى بالملك فاروق ملكاً على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن — فلم يصادف التوفيق أيًّا من هذه المفاوضات . فلما صار العرش إلى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التى تمت فى عهده . ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات مونتريه ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية . ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث إلى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت إلى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصى ، فيهم ما كان فى عرب البادية من تطير وتفاؤل . فإذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، وإذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه فى متناول أيديهم .

وزادهم تطلعاً وشوقاً إلى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعاً ، رجالا ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص فى الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعاً .

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقاً إلى ذلك اليوم .

ولفرحتها به فرحة أم تشعر فى أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها . ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلتمس له الرقى ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد . وقد بدت عنايتها فى هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليه سلطته الدستورية ، إذ شهد الناس سرباً من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المطهمة من قصر عابدين إلى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هى التى دربت هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطالع سعد لهذا العهد الذى تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالج نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟عسير أن أجد عن هذا السؤال جوابا . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا فى الحكم أو كانوا فى المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التى تحرك الشعب فى بلاد الدولة كلها طولا وعرضاً ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر فى نفسه ما عسى أن يكون نصيبه فى هذا العهد السعيد الذى يوشك أن يستفتح ، لعله كان يدور بنفوسهم جميعاً رجاء كالذى امتلأت به نفس الأمة كلها فى حرية الجميع وفى سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك فى سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمداً على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى فى أعنتها ، حتى يتهيأ له من تجارب السنين ما تهيأ لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، إيذاناً بتوليه سلطاته وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجند يصطفون على جانبى الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند فى شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصبح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التى يمر بها الموكب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان فى ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا فى البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان فى ميدان الإسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته إلى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية ، وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا إلى قصر عابدين لتشريفة ضمت الألوف من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أبهاء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديداً

قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقاً وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ثم بدأت التشريفات ، فجعلت الطوائف تتعاقب إلى حيث وقف جلالته فى البهو الكبير ؛ تمر به يحييها وتحييه ، وتنظر إليه وكلها الرجاء فى الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظًّا فى عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد . انتقلت من عهد فؤاد إلى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية إلى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات إلى فترة انتقال يليها إلغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لى بإدارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ؛ إذ نشرت كتابى ؛ « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية عضواً بالشيوخ سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتى أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه — كل ذلك وما يتصل به هو ، إن شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

الصفحة

تقديم : القصد من هذه المذكرات – لا أثر للحزبية فيها – اتجاه السياسة البريطانية فى مصر منذ القرن الثامن عشر – تطور مصر السياسى فى ربع قرن – تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية – والغربية – جهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها ٧

الفصل الأول – نشأتى السياسية : قبل الحرب العالمية الأولى – مركز مصر الدولى – حكم الأتراك وحكم الإنجليز – بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية – حادث طابا – حادث دنشواى – محمد عبده والتفكير الدينى – محاولتى الصحفية الأولى – مقالاتى فى الجريدة – صلتى بلطفى السيد – الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية – فى باريس – مقتل بطرس غالى – مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل – الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية – امتياز قناة السويس ومشروع مده – الحرب التركية الإيطالية وموقف لطفى السيد منها – بدء صحفى – العود إلى الوطن والاشتغال بالمحاماة – أمسية مع هلباوى بك – زيارة الخديو عباس الدقهلية – سفره الأخير من مصر – الحرب العالمية الأولى ١٩

الفصل الثانى – بين الحماة والاستقلال : تشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا – محادثات رشدى وعدلى مع ممثل إنجلترا فى مصر – دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا – اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى – التمهيد لإعلان الحماية وعزل الخديو – إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ – البرنس حسين كامل سلطان مصر – استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال – شروط الدكتور ويلسن للهدنة وحق تقرير المصير – تأليف الوفد المصرى – الحزب الديمقراطى – سياسة الوفد بشأن مصر والسودان – منع الوفد من السفر إلى مؤتمر الصلح ونفى الباشوات الأربعة إلى مالطة – الثورة فى كل مكان من الإسكندرية إلى أسوان – الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية – المندوب السامى الجديد يسلك سياسة المهادنة فيسافر الوفد إلى باريس – الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر – الكونجرس يرفض معاهدة فرساى – سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا – لجنة ملنر ومقاطعتها – وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر – مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه – أول ثغرة فى صفوف الوفد – الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وإنجلترا – عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة للمفاوضة – عود سعد باشا إلى مصر وفشل محاولات التوفيق بينه وبين الوزارة – الاضطرابات فى مصر – مفاوضات عدلى ، كيرزن وعدم نجاحها – عود عدلى باشا إلى مصر واستقالته – الإنجليز يعتقلون سعداً وجماعة

الصفحة

معه تمهيداً لنفيهم إلى سيشل – عود الاضطراب – تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعتراف إنجلترا بمصر مستقلة ذات سيادة – ثروت باشا يؤلف الوزارة – الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ – التمهيد لوضع الدستور ٥٥

الفصل الثالث – لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين : لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة – تياران رئيسيان فى اللجنة : ديمقراطى مطلق ، وديمقراطى مقيد – موقف رشدى باشا من التيارين – بدء الخلاف بين القصر والوزارة – تقديم مشروع الدستور لثروت باشا – تأليف حزب الأحرار الدستوريين – خطاب رئيس الحزب وظهور جريدة « السياسة » فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ – مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك – أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة – الإنجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور – استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا – موقف الحزب والسياسة منها – الدفاع عن الدستور أساس حملتنا عليها – استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد – قيام وزارة يحيى إبراهيم باشا – صدور الدستور وقانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية – ما عدل من مشروع الدستور – التمهيد للانتخابات وعودة المنفيين – ظهور نتيجة الانتخابات – أغلبية الوفد الساحقة – سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى ١١١

الفصل الرابع – نحن والوزارة الدستورية الأولى : حكومة زغلولية لحماً ودماً – رفت المديرين غير الوفديين – عنفنا فى المعارضة – منع « السياسة » من شهود افتتاح البرلمان – خطاب العرش الأول مادة للمعارضة – الإرهاب بالمظاهرات يزيدنا عنفاً – بدء تحول الرأى العام – المظاهرة الكبرى وموقفنا منها – النيابة تحقق معنا ثم تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها – قضية « السياسة » والحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه – إرهاص سعد باشا بمنعى من السفر خارج مصر ونصيحة أصدقائى وسفرى إلى لبنان – محادثات سعد ، ماكدونالد – حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » – الدورة البرلمانية الثانية واشتداد معارضتنا – استقالة وزراء وتعيين آخرين مكانهم – مقتل ستاك باشا سردار الجيش المصرى – استقالة الوزارة وتأليف زيور باشا الوزارة الجديدة – صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة بعد أيام لتأليفها – إنقاذ ما يمكن إنقاذه ١٥٣

الفصل الخامس – خصومة فائتلاف : صدقى باشا وزيور باشا – الحكم بالبراءة فى قضايا « السياسة » – التحقيق فى مقتل السردار – العطف على الوفد – حل مجلس النواب – حزب الاتحاد وسبب تأليفه – المعركة الانتخابية – تعديل الوزارة واشتراك الأحرار الدستوريين فيها – معركة الرياسة وفوز سعد باشا فيها – حل مجلس النواب يوم انعقاده – تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب – سلخ جغبوب من مصر وضمها إلى برقة – حديث الخلافة – كتاب « الإسلام وأصول الحكم » وإخراج مؤلفه من زمرة العلماء – دفاعنا عن حرية الرأى – إقالة عبد العزيز فهمى باشا – الاجتماع التاريخى للأحرار الدستوريين واستقالتهم واستقالة صدقى باشا من الوزارة – المندوب

الصفحة

السامى البريطانى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث – خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ – المندوب السامى البريطانى الجديد يحضر إلى مصر – قانون الهيئات السياسية يصدر فيمنع نشره فى الجريدة الرسمية – ائتلاف الأحزاب وأساسه – إعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا – بيان سعد باشا عن الانتخابات – نتيجة الانتخابات واستقالة الوزارة – عدلى باشا يؤلف وزارة الائتلاف ١٨٣

الفصل السادس – ائتلاف فخصومة : تأييد سعد باشا الائتلاف – الرجاء فى العهد الجديد – الملك فؤاد ونهضة الإصلاح – طلعت حرب والنهضة الاقتصادية – الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم – تأليف لجنتين لإصلاحهما – أزمة الجيش – علاقات مصر وإنجلترا – نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه – استقالة عدلى باشا – سعد باشا يقنع ثروت باشا فيؤلف الوزارة بموافقة عدلى باشا – ثروت باشا يعمل لحل المشاكل المعلقة بين مصر وإنجلترا بتأييد سعد باشا – مرض سعد ووفاته – مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيساً للوفد – الشعور باضطراب الائتلاف – الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا – النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية – الخلاف على قانون الاجتماعات – استقالة محمد محمود باشا وآخرين – إقالة النحاس باشا – محمد محمود باشا يؤلف الوزارة الجديدة ٢١٩

الفصل السابع – الدستور فى كفة الميزان : تأجيل البرلمان شهراً – تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد محمد محمود باشا رئيس للأحرار الدستوريين – حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ببرلين – عدلى يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش – وفاة ثروت باشا – الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلى – ميثاق كيلوج واتفاقية مياه النيل – الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من أكسفورد – محادثات محمد محمود ، هندرسون بلندن – حديث الدستور وتعديله – خطاب محمد محمود باشا بالإسكندرية – استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات – الأحرار الدستوريون يقاطعون الانتخابات – النحاس باشا يؤلف الوزارة – مفاوضات النحاس ، هندرسون – قطعها فى اللحظة الأخيرة – إقالة النحاس باشا – صدقى باشا يؤلف الوزارة – تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب – معارضتنا تعديل الدستور – انقطاع ما بيننا وبين الوزارة – موقفنا فى المعارضة ٢٤١

الفصل الثامن – معركة بين دستورين : صدى الدستور الجديد ومذكرته التفسيرية – الوزارة وخصومها – سيف المعز وذهبه – دستور الأمة ودستور الحكومة – إنذار « السياسة » وتعطيلها – كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته – نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم – اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة – لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى الأقاليم – السفر سراً إلى بنى سويف – المظاهرات فى المدينة وإطلاق الرصاص بها – المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية – موقف الأحرار الدستوريين وموقف الوفد منها –

الصفحة

عدلى باشا يأبى تأليفها ما لم يجمع عليها الحزبان – النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا – صدقى باشا يمهد للانتخابات – الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها – قضية الخطابات المزورة – صدقى باشا يخلق حزب الشعب – التحقيق مع « السياسة » – النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى للمحاكمة – صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوربا للاستشفاء – عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة – وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ورياسته حزب الشعب – تحقيقات (كورنيش) الإسكندرية – قضية نزاهة الحكم والحكم بالبراءة – الإنجليز يغيرون الوزارة ٢٦١

الفصل التاسع – بين الدستور والمعاهدة : الجو الدولى يدعو إنجلترا لاسترضاء مصر – الإنجليز وتغيير الوزارة المصرية – الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها – إلغاء دستور صدقى باشا – أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر – بين نسيم باشا وجلالة الملك – إيطاليا تعلن النفير العام لغزو الحبشة – الوزارة وأهداف مصر القومية – خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ – تصريح وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر وموقف الأحزاب المصرية منه – الوفد يسحب تأييده للوزارة – المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد – مساعى الشباب للوحدة القومية – المظاهرات واصطدام البوليس بالمتظاهرين – الاتفاق على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية – تأليف الجبهة الوطنية وكتابها إلى جلالة الملك – وكتابها إلى الحكومة البريطانية – عود دستور الأمة – أنتونى إيدن يخلف صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية – استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة – الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فيأبى النحاس باشا – استقالة نسيم باشا – على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة – التمهيد للانتخابات وللمفاوضة . . ٢٩٤

الفصل العاشر – من عهد إلى عهد : تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب – تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضة لن يؤثر فيما بينهما من علاقات طيبة – العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية – إبان فريضة الحج – بدء المفاوضات وتوقفها – مرض الملك فؤاد ووفاته – الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية – النداء بالفاروق ملكاً لمصر – الوصايا السياسية والرشد المدنى – إقرار البرلمان اختيار الأوصياء – استئناف المفاوضات – محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية – توقيع المعاهدة فى لندن – البرلمان يبرم المعاهدة – استنباط الكهرباء من مساقط أسوان – حادث ميت عساس – موقف المعارضة من تصرف الحكومة فى الأمرين – رفض المعارضة الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات – معاهدة مونتريه – قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة – القمصان الزرقاء – مشكلة فلسطين – الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية – انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد ٣١٩